ARID Journals

ARID International Journal of Social Sciences and Humanities (AIJSSH)

Journal home page: <http://arid.my/j/aijssh>

مجلة أريد الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

المجلد الثاني، العدد الخاص، آب 2020 م

The forensic task is to detect rape crimes committed against the female

مهمة الطبيب العدلي

في الكشف عن جرائم الاغتصاب الواقعة على الأنثى

الدكتور شاذل عبد أحمد رشان

رئاسة محكمة استئناف نينوى الاتحادية

shadhlrshan01@gmail.com

arid.my/0005-4345

<https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2020.s.2127>

ARTICLE INFO

Article history:

Received 21/02/2020

Received in revised form 17/03/2020

Accepted 30/04/2020

Available online 15/08/2020

<https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2020.s.2127>**ABSTRACT**

The forensic task is limited to providing physical evidence, whether that related to proving sexual intercourse with its immediate or late results, such as rupture of the membrane, tearing of genital methods, the presence of semen, the occurrence of floral infection, the cord and what was related to it to prove the occurrence of resistance, and the examining doctor must surround In detailing the circumstances in which the sexual act was carried out, either by the examiner requesting or by what information can be obtained from the victim, we have tried to divide this modest research that included the task of the forensic doctor and his role in detecting the crime of rape on the female into three investigations, as follows: I come The first topic: the definition of rape. The second topic: Hymen. The third topic: The forensic doctor's task in detecting the crime of rape.

الملخص

إن مهمة الطبيب العدلي في جريمة الاغتصاب الواقعة على الأنثى تنحصر في توفير الأدلة المادية سواء في ذلك ما كان يتصل منها بإثبات حصول الجماع بنتائجه الفورية منها أو المتأخرة كتمزق الغشاء وتمزيق الطرق التناسلية ووجودمني وحصول العدوى الزهرية والحبل وما كان يتصل منها بإثبات حصول المقاومة ، ولا بد للطبيب الفاحص من أن يحيط بتفاصيل الظروف التي تم فيها الفعل الجنسي سواء عن طريق طالب الفحص أو عن طريق ما يمكن الحصول عليه من المجني عليها من معلومات وقد حاولنا تقسيم هذا البحث إلى ثلاث مباحث تحدثنا في الأول عن التعريف بالاغتصاب، وفي الثاني عن غشاء البكارة ، وفي الثالث عن مهمة الطبيب العدلي في الكشف عن جريمة الاغتصاب. وقد أنهينا البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات .

مقدمة:

تعتبر جريمة الاغتصاب إحدى أشد جرائم الاعتداء على العرض جسامة، وهي تشكل في الوقت نفسه اعتداء على الحرية العامة، واعتداء على حصانة جسم الإنسان. وقد يكون من شأنها الإضرار بالصحة الجسدية أو النفسية أو العقلية؛ وهي اعتداء على الشرف، وقد تقلل من فرص الزواج أو تمس بالاستقرار العائلي في المجتمع، كما أنها قد تفرض أمومة غير شرعية فتلحق أضراراً مادية ومعنوية على السواء؛ فهي إذاً جريمة تمس بأمن المجتمع.

إن مهمة الطبيب العدلي تنحصر في توفير الأدلة المادية سواء في ذلك ما كان يتصل منها بإثبات حصول الجماع بنتائجه الفورية منها أو المتأخرة كتمزق الغشاء وتمزيق الطرق التناسلية ووجود المني وحصول العدوى الزهريّة والحبل وما كان يتصل منها بإثبات حصول المقاومة، ولا بد للطبيب الفاحص من أن يحيط بتفاصيل الظروف التي تم فيها الفعل الجنسي سواء عن طريق طالب الفحص أو عن طريق ما يمكن الحصول عليه من المجني عليها من معلومات وذلك قبل أن يباشر أي فحص طبي وهو الأمر الذي يتم له عناصر موضوع الفحص ويهديه إلى الالتفات إلى نقاط قد تكون ذات أهمية خاصة، ولا يحاول إثبات أو نفي وجود صلة بين المظاهر الإعتدائية وبين الفعل الجنسي متذكراً أن تلازم هذه المظاهر هو ليس دائماً دليلاً إيجابياً على حصول الفعل اغتصاباً وإن من المظاهر ما يكون مضللاً وهو الأمر الذي يحتم على الطبيب أن يكون حذراً متيقظاً فيحرص على الإجابة في حدود الأسئلة الموجهة إليه وفي حدود إمكانياته الفنية تاركاً للقضاء تقدير طبيعة الواقعة والحكم فيها بحسب قناعاته. وقد حاولنا تقسيم هذا البحث المتواضع الذي تضمن مهمة الطبيب العدلي ودوره في الكشف عن جريمة الاغتصاب الواقعة على الأنثى إلى ثلاثة مباحث وعلى النحو الآتي :

المبحث الأول: تعريف وأركان جريمة الاغتصاب.

المبحث الثاني: دور الخبرة الطبية في الكشف عن جرائم الاغتصاب.

المبحث الثالث: الظروف المشددة والأعذار القانونية المخففة للعقوبة في جريمة الاغتصاب.

فالأخاتمة، وقد دونت فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج، والحمد لله رب العالمين .

المبحث الأول

تعريف وأركان جريمة الاغتصاب

تعريف جريمة الاغتصاب

عرف البعض من فقهاء القانون الاغتصاب بأنه «مواقعة أنثى بغير رضاها» . [1] ويؤخذ على هذا التعريف إغفاله لعنصر عدم المشروعية كأحد عناصر الركن المادي لجريمة الاغتصاب، وعرفه آخرون بأنه «اتصال الرجل بأنثى اتصالاً جنسياً كاملاً دون رضا صريح منها بذلك» [2]، ونحن نؤيد التعريف الذي يورده البعض بأنه «إيلاج ذكر لعضوه التناسلي في فرج امرأة إيلاجاً غير مشروع و رغماً عن إرادتها» لأنه يجمع أركان جريمة الاغتصاب. [3]

وقد اختلفت التشريعات الجزائية في تعريف الاغتصاب، فقد عرفه قانون العقوبات العراقي بأنه واقعة أنثى بغير رضاها أو لواط بذكر أو أنثى بغير رضاها أو رضاها [4] ، ووفق هذا المفهوم لا يكون فعل الإيلاج إلا من الرجل. [5] وإن المجني عليه يمكن أن يكون رجلاً أو امرأة، وهو بذلك يشمل الاغتصاب واللواط. ويعتبر الفقهاء المصريون أن الاغتصاب هو المواقعة غير المشروعة التي تُجبر الأنثى عليها، والاغتصاب بهذا المفهوم لا يقع إلا من رجل على امرأة، أما إذا أكرهت أنثى رجلاً على مواقعتها فلا تعتبر أنها اغتصبته، إنما هتكت عرضه، أي ارتكبت عملاً منافياً للحشمة. وعرفت المادة 267 من قانون العقوبات المصري جريمة الاغتصاب بأنها واقعة أنثى بغير رضاها. كما أن هناك اتجاهاً يتبنى مفهوماً حديثاً للاغتصاب يتمثل في كل فعل يتم بالإيلاج الجنسي سواء تم بإيلاج الذكر لعضوه التناسلي أو أي أداة أخرى في فرج الأنثى أو في دبر الشخص ذكراً كان أم أنثى ، ويتمثل هذا الاتجاه على المستوى الدولي في تعريف منظمة العفو الدولية للاغتصاب بأنه « دخول جسم الإنسان [الاتصال الجنسي] قسرياً أو دون رضا صاحبه بواسطة القضيبي أو أداة مثل هراوة أو عصا أو زجاجة» ، وقد تبنت بعض التشريعات الوطنية هذا المفهوم الواسع للاغتصاب ومثال ذلك ما ذهب إليه المشرع الفرنسي في تعريفه للاغتصاب بأنه « كل فعل للإيلاج الجنسي مهما كانت طبيعته يرتكب على الغير باستخدام العنف، الإكراه، التهديد أو المباغطة» .

أركان جريمة الاغتصاب

تقوم جريمة الاغتصاب على ثلاثة أركان هي: أولاً، الفعل المادي المتمثل بالجماع، ثانياً، الإكراه بالعنف والتهديد، وثالثاً، القصد الجرمي.

■ الركن الأول: الفعل المادي المتمثل بالجماع:

يُقصد بالجماع الاتصال الجنسي الطبيعي التام بين رجل وامرأة، وهو الوطء الطبيعي بإيلاج الجاني عضو التذكير في المكان المعد له في جسم الأنثى [4]، أو بإدخال القضيب في دبر الملووط به كلاً أو جزءاً ويكفي لتمامه غياب الحشفة أو مثلها على أقل تقدير. ولا يعتبر اغتصاباً إذا وضع الجاني أصبعه أو أي شيء في دبر المجني عليه أو المجني عليها وإن كان الفعل يعتبر من جرائم هتك العرض، وكذلك إدخال عضو التذكير في مكان آخر من جسم المرأة غير فرجها، مثل إتيانها من الخلف أو وضع عضو التذكير في فمها أو ملامسته واحتكاكه بأي جزء من جسم المرأة حتى ولو كان فرجها طالما لم يتحقق الإيلاج فيه. ولا يعتبر اغتصاباً كذلك إدخال أصبع الرجل في فرج المرأة، أو إدخال أي جسم آخر حتى ولو ترتب على ذلك فض بكارتها. [5]

يمكن أن تقع جريمة الاغتصاب وفقاً للقانون العراقي من الرجل فيكون فاعلاً والمرأة مجنياً عليها، ويمكن أن تقع جريمة الاغتصاب من الرجل فيكون فاعلاً والرجل مجنياً عليه كما هو في فعل اللواط، ومتى أولج الجاني قضيبه في فرج الأنثى توافر في حقه الفعل المادي لجريمة الاغتصاب بغض النظر عما إذا كان هذا الإيلاج أحدث أثراً في فرج الأنثى من عدمه، فلا يشترط أن يؤدي الإيلاج إلى فض غشاء البكارة [5]، ومتى تم الإيلاج في فرج المرأة أو دبرها أو في دبر الرجل توافرت الواقعة ولو كان الإيلاج جزئياً، فليس بشرط أن يكون الإيلاج تاماً في جريمة الاغتصاب. فيستوي أن يكون الإيلاج قسماً أو كلاً. أما الإنزال أو قذف الحيوانات المنوية في فرج المرأة المغتصبة فليس شرطاً لاعتبار الجاني مغتصباً، وإن قاضي الموضوع غير ملزم بالثبوت من هذا الأمر، ذلك أن الإنزال يعني تحقيق الجاني لمرغباته الجنسية بأن أفرغ أو أنزل أو قذف من عضوه التناسلي حيوانات منوية، في حين أن جريمة الاغتصاب تكفي لقيامها مجرد إدخال العضو التناسلي إدخالاً كلياً أو جزئياً بصرف النظر عن حصول القذف من عدمه. ولا يجوز الدفع بأن المتهم لم يترك أثراً منوياً في فرج المرأة وسواء فعل أم لم يفعل فالجريمة قائمة بمجرد الإدخال. [6]

طرفاً جريمة الاغتصاب:

إن ما يميز جريمة الاغتصاب عن ما سواها من الجرائم، أن الجاني في هذه الجرائم يجب أن يكون: رجلاً (ذكراً)، خالياً من الأمراض الجنسية أو العضوية التي تحول دون قيامه بالإيلاج، كالعنة أو الشلل أو ضعف الأعصاب، وأن لا يكون صغير السن كالطفل أو الصبي أو الغلام الذي لم يبلغ مرحلة الانتصاب أو سن الحلم، أن لا يكون كهلاً لا يقوى على مقاومة الضحية ورفضها لإجراء الفعل.

يجب أن تكون المرأة المجني عليها في الاغتصاب صالحة للإيلاج حتى ولو كانت لم تبلغ سن الحلم بعد أو عاقراً أو عجوزاً بلغت سن اليأس، فإذا كان بها عيب خلقي حال دون موافقتها فلا تقوم الجريمة، كما لو كانت تعاني من انسداد في المحل، وإنما يجوز أن يسأل الجاني عن الشروع في الاغتصاب باعتباره صورة من صور الجريمة الخائبة [7]، والمسألة في النهاية يرجع في أمر تقديرها إلى رأي الخبراء من الأطباء.

وتقع هذه الجريمة سواء كانت المجني عليها بكرة أم ثيباً ويستوي أيضاً أن تكون عاهرة أم شريفة، لأن الغرض من تجريم الاغتصاب حماية حريتها الجنسية دون الاعتداد بدرجة أخلاقها، لذلك يعد مرتكباً لهذه الجريمة من واقع عاهرة رغماً عن إرادتها، ويعد مرتكباً لهذه الجريمة من واقع من كانت من قبل عشيقته على غير إرادتها، ولو كانت هذه العلاقة الأثمة السابقة على واقعة الاغتصاب قد أسفرت عن إنجابها طفلاً منه . [8]

الركن الثاني: الإكراه بالعنف والتهديد لارتكاب جريمة الاغتصاب:

اشتترطت المادة 393 قانون العقوبات العراقي لقيام جريمة الاغتصاب أن يقع الجماع عن طريق الإكراه بالعنف والتهديد. ويُقسم الإكراه إلى نوعين: مادي ومعنوي.

الإكراه المادي:

الإكراه المادي أو العنف هو كل وسيلة مادية قسرية تقع على جسم المجني عليه بقصد تعطيل قوة المقاومة أو إعدامها كلية عنده تسهياً لارتكاب الجريمة. فيجب أن يكون العنف مادياً ويجب أن يتجه مباشرة إلى جسم المجني عليه ويجب أن يكون له تأثير فعلي على إرادة المجني عليه فيعدم الرضاء عنده بالاتصال الجنسي بسبب تعطيل قوة المقاومة أو إعدامها لديه مما يدفعه إلى مكابدة هذا الاتصال رغماً عنه. [5]

وأفعال العنف التي يلجأ إليها الجاني متعددة فقد تتمثل في الضرب أو الجرح أو وضع اليد على الفم أو إمساك الأيدي أو الأرجل أو التقييد بالسلاسل أو الحبال أو غير ذلك من الأفعال التي تقع على جسم المجني عليه مباشرة. ويشترط في الجاني أن يستعمل ومن أجل تحقيق غرضه عنفاً جسيماً يتجاوز فيه مقاومة المجني عليها حتى تسقط مستسلمة عديمة القدرة على رده يائسة من مقاومته. [6]

الإكراه المعنوي (التهديد)

الإكراه المعنوي قوة إنسانية توجه إلى نفسية إنسان وتهدهد بخطر أو ضرر جسيم وشيك الوقوع على نفسه أو ماله أو على شخص عزيز عليه . [9] ويتحقق في جريمة الاغتصاب في صورة تهديد الجاني للمجني عليه وزرع الخوف الشديد في نفسه بشر حال وجسيم بصيبه في نفسه أو ماله أو في شخص عزيز عليه إذا لم يقبل الاتصال الجنسي به. والعبرة ليست بالتهديد في ذاته وإنما في أثره على رضا المجني عليه واستسلامه لمباشرة الجماع مع الجاني بحيث يتم هذا الجماع دون رضا المجني عليه تفادياً لوقوع الشر الجسيم المهدد به. [3]

الركن الثالث: القصد الجرمي في جريمة الاغتصاب:

جريمة الاغتصاب جريمة عمدية يتخذ ركنها المعنوي صورة القصد الجنائي، وبكفي القصد العام لتوافر هذا الركن، وإن ذهب البعض إلى أن هذه الجريمة تتطلب قصداً جنائياً خاصاً، يتمثل في نية الجاني أو غايته التي لا بد أن تنصرف إلى فعل محدد هو "مواقعة أنثى أو اللواط بذكر أو أنثى" دون ما عدا ذلك من أفعال الفحش مهما بلغت درجة جسامتها . [10]

ويتوافر القصد الجنائي العام بإرادة الفعل الذي يحقق الواقعة وبانصراف علم الجاني إلى كافة العناصر اللازمة لتحقيق النموذج القانوني لجريمة الاغتصاب . إرادة فعل الواقعة وتعني إرادة فعل الواقعة اتجاه إرادة الجاني إلى فعل الجماع غير المشروع وهو فعل إرادي بطبيعته، وتكون الصفة الإرادية لهذا الفعل أكثر وضوحاً حين يقتصر بالإكراه المادي أو المعنوي أو عن طريق الحيلة والخداع والغش. وتنتفي حرية الإرادة لدى الجاني إذا كانت إرادته غير حرة عند ارتكاب فعل الواقعة، كما لو أكره الجاني على إتيان هذا الفعل، أو نؤم تنوياً مغناطيسياً ووجه نحو ارتكاب الفعل. ويتعين أن يعلم الجاني بكافة العناصر اللازمة لتحقيق النموذج القانوني لجريمة الاغتصاب فيجب أن يعلم الجاني بأنه يواقع امرأة غير مشروعة، فإذا اعتقد مشروعية الواقعة انتفى لديه القصد الجنائي، مثال ذلك أن يُكره أعمى امرأة على الصلة الجنسية ظناً منه أنها زوجته. [11]

المبحث الثاني

دور الخبرة الطبية في الكشف عن جرائم الاغتصاب

الخبرة في الاصطلاح القانوني: هي «تقدير مادي أو ذهني يبديه أصحاب الفن أو الاختصاص في مسألة فنية لا يستطيع القائم بالتحقيق في الجريمة معرفتها وبمعلوماته الخاصة سواء أكانت تلك المسألة الفنية متعلقة بشخص المتهم أو بجسم الجريمة أو بالمواد المستعملة في ارتكابها أو آثارها». [12]

إن أهم ما تتميز به خبرة الطبيب العدلي أنها ذات طابع فني، ولجوء القاضي أو المحقق إلى الاستعانة بالطبيب العدلي إنما لكون المسألة المطروحة في الدعوى الجزائية ذات طابع فني لا يستطيع كل منهما أن يقدرها حسب مؤهلاته وخبراته، وعليه فإن مهمة الخبير تفترض استعانة الطبيب العدلي بمعلوماته الفنية. [10]

يقوم القاضي أو المحقق عند انتداب الخبير (الطبيب العدلي) بتحديد المهمة التي يقوم بها والمسائل التي يلتزم الإجابة أو الكشف أو التحليل عنها بما يتناسب واختصاصه الفني والمهني، فالقاضي يعين الطبيب العدلي في صورة واضحة ومحددة موضوع مهمته، وفي بعض الحالات يضع له أسئلة معينة يتعين على الطبيب العدلي أن يجيب عنها، ولا يجوز أن تكون مهمة الطبيب العدلي عامة تشمل إبداء رأي في الدعوى، إذ يعد ذلك تخلياً من القاضي عن رسالته. [14]

وقد نصت المادة (14/أولاً) من قانون الطب العدلي [16] على أن يقوم الطبيب العدلي بالمهام الآتية :

ح - فحص المواد المنوية والدموية وفصائلها .

ط - فحص الشعر وبيان منشأه .

ي - فحص العينات النسيجية المختلفة للتعليق من طبيعتها .

وقد ذهب القضاء العراقي في إعطاء تقرير الطبيب العدلي قوة تدليلية كبيرة خاصة في الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة، فقد قضت محكمة التمييز الاتحادية بأن « إفادة والد المجني عليه المعززة بالتقرير الطبي المؤرخ في 2010/5/4 والذي أيد وجود كدمة دموية داخل الشرج مع تشقق مع آثار دم، ولدى عرض المجني عليه والمتهم على شعبة الطبابة العدلية لتحري المني فقد كانت النتيجة موجبة في لباس المتهم كما مثبت من كتاب شعبة الطبابة العدلية بالعدد (121) في 2010/5/19 وهي أدلة كافية للإدانة عن جريمة اللواط وفق المادة (393ق.ع)»

وقضت أيضاً بأن « إفادة المشتكية والمعززة بالتقرير الطبي الأولي المتضمن إزالة بكارتها تعد أدلة كافية لإدانة المتهم وفق

المادة (394/1و3ق.ع) »

الإخبار :

قد يخبر المحقق بوقوع جريمة الاغتصاب أما المجني عليها أو عليه أو أحد أقربائهما أو أحد أفراد الناس وعليه فإذا حصل الإخبار فعلى المحقق أن ينتقل فوراً إلى محل الحادث بعد تدوين الإخبار وضبط أفادة المجني عليه أو عليها. عند ضبط إفادة المجني عليها على المحقق أن يسألها عن: [15]

- 1- اسم الشخص الذي أزال بكارتها أو لاط بها وهل تعرفه بالذات أم أنها صادفته لأول مرة فاغتصبها أو حاول ذلك .
- 2- إذا كانت تعرفه فما هي درجة قرابته منها فهل ممن كان يتولى الإشراف عليها وملاحظتها فإذا كان الأمر كذلك أن تبين له نوع الإشراف عليها فهل كان قانونياً أم شرعياً أم أن الجاني تبرع به من تلقاء نفسه .
- 3- أن تصف له ظروف الحادث وزمن وقوعه والمكان الذي تم فيه الفعل.
- 4- هل أنها مزالة البكارة قديماً أو إن كانت ملاط بها قديماً .
- 5- هل تمت إزالة البكارة برضاها أم بدون رضاها وإذا حصل بدون رضاها فهل استعمل المتهم معها القوة والإكراه في اغتصابها.
- 6- كما يسألها عما إذا كانت قد استعانت طالبة النجدة من الناس وعما إذا كان أحد قد سمع صراخها واستنجاها ومن هو ذلك الشخص أو الأشخاص.
- 7- أما إذا كان الجاني بمفرده حين اغتصابها أم أن هناك شخصاً أو أكثر كان يساعده في عملية الاغتصاب.
- 8- الوسيلة التي استخدمها المتهم وساعده في إكمال الاغتصاب هل أعطاه مادة مسكرة أو مخدرة زرقاً أو إطعاماً أو أشراباً وينبغي في الحالة الأولى الاستفسار عن نوع الآلة المستعملة وطبيعة الأضرار المحدثة وفي الثانية التوصل إلى ماهية الأعراض التي ظهرت بعد تناول المادة من صداع وتقيء وفقدان قابلية المقاومة الخ
- 9- إذا حاول الجاني الشروع بملاوطتها فهل أكمل إدخال قضيبه في دبرها أم أنه حاول ذلك ولم يستطع ؟
- 10- وأخيراً يطلب منها أن تسلمه ملابسها الداخلية الملوثة بالبقع الدموية والمنوية بغية إرسالها إلى الطب العدلي لفحصها .

الملاحظات والأسئلة التي يطرحها الطبيب العدلي الفاحص على المجني عليها :

- قبل الشروع في فحص جسم المجني عليها يجب على الطبيب تشجيعها على ذكر الحادثة بالطريقة التي تريدها .
- يجب على الطبيب ملاحظة خلقها وحالة انفعالها النفساني.
- يجب على الطبيب ملاحظة عما إذا كانت شواهد على التخدير بالخمير أو أية مادة مخدرة .
- يجب على الطبيب ملاحظة طريقة مشيها وهل تشعر بالألم في المشي أو التبول أو التبرز. [2]

- ملاحظة مقدار آثار استعمال القوة ووضع المتهم وقت ارتكاب الحادثة وكيفية تنفيذه للجريمة والفترة التي مضت من وقت ارتكاب الجريمة لحين التبليغ وأسباب أي تباطؤ في إجراء ذلك.
- يستفهم من المجني عليها عما حصل لها من ألم أو نزيف أو إحساس بإيلاج القضيب وإهداق المنى وملاحظة وجود شيء من الإفرازات. [16]

متطلبات الفحص الطبي العدلي

يتطلب فحص ضحايا الوقائع الجنسية أموراً معينة يجب أن يضعها الطبيب نصب عينيه قبل وأثناء الفحص وما يترتب على ذلك من أمور بعد إجراء الفحص وحتى صدور التقرير. ومن أهم الأمور المطلوبة:

- 1- التنبيه من سلامة الإرسال من قبل الجهة التحقيقية أصولياً.
- 2- ثم الإلمام بظروف الحادث من خلال كتاب طلب الفحص أو من ذات العلاقة (أو ذويها أو المرافقين لها ممن اطلع على الواقعة وبخاصة الوقائع التي تكون ضحاياها الطفلات والصغيرات). 3- وتحديد المطلوب من الفحص. 4- تسجيل النقاط المهمة كوقت الواقعة وتاريخها وكل ما يرد في الإدعاء من نقاط إيجابية للمضاهاة مع ما سوف يشاهده الطبيب عند الفحص أو ما يظهر نتيجة الفحوص التكميلية المختلفة. [17]

فحص المتهم والمجني عليها من قبل الطبيب العدلي:

- أول ما يسجل الفاحص هي مظاهر العمر والتكوين الجسمي العام ومظاهر نمو الأعضاء التناسلية للمتهم والمجني عليها : [18] وتجب العناية بالوصف الدقيق لآثار الكفاح والمقاومة التي توجد على جسميهما والتي غالباً ما تتوزع على نوعين — آثار عامة: وهي التي تنتج عن المقاومة والعراك وغالباً ما تكون على شكل خدوش وكدمات على الوجه، الفم والأطراف العليا للجسم .
- آثار موضعية : عندما يتركز العنف على موضع الواقعة خصوصاً منطقة الفرج، والأعضاء التناسلية، النهدين، والجهة العلوية للفخذين.

وللوصول إلى ذلك فإنه يقع على الطبيب العدلي فحص المجني عليها للتأكد مما إذا كان غشاء البكارة قد تم فضّه، أو وقع الحمل، ثم ينتقل إلى فحص كل من المتهم والمجني عليها فحصاً دقيقاً للبحث عن آثار المقاومة على جسديهما وعلى ملابسهما كالتمزقات، أو قطع الأزرار، أو آثار أخرى كالطين والأعشاب. [19] كما يجب تعميق الفحص أكثر للبحث عن الكدمات والسحجات والرضوض والتسلخات حول الفم، العنق، المعصمين والفخذين، وقد نجد تسلخات أو سحجات خفيفة بأعضاء تناسل

المتهم أو بقعاً دموية بملابسه، وكذلك آثار العض والخدوش على وجهه ويديه، ويجب البحث دوماً عن أشعار الضحية على ملابسه وعلى ناحية العانة، وكذلك عن البقع الحيوية من دم أو مني مع التركيز على البحث عن المنى بالفرج أو بملابس المجني عليها، أو على فراش الواقعة، باعتباره من أكبر الأدلة التي تسند الفعل إلى المتهم، وهي بصمة جنسية لا يخطئ الطب الحديث في تشخيصها وتعيين صاحبها.

كما قد يصل الطبيب العدلي إلى معاينة إصابة أحدهما بمرض تناسلي أو جلدي، انتقلت عدواه إلى الطرف الآخر بفعل الوقاع مثل الزهري، الجرب، الأمر الذي يعزز فرضية اسناد الفعل إلى الجاني بالدليل الطبي الشرعي خصوصاً إذا كان هذا الأخير منكراً لفعل الوقاع من أساسه، وهو الشائع في الميدان العملي إذ غالباً ما ينكر المتهمون — في حالة غياب أي شاهد عيان — قيامهم بمواقعة المجني عليها أصلاً، وفي أحسن الأحوال يعترفون بالواقعة مع نفي استعمال العنف محاولين بذلك إسقاط أحد العناصر المكونة للركن المادي للجريمة، وهو الأمر الذي يتطلب تدخل الطبيب العدلي على النحو الذي سبق أن بيناه لمجابهة إنكار المتهم ومواجهته بالدليل العلمي الطبي الذي لا يقبل أي مجال للتأويل بأن فعل الوقاع قد حصل، وأنه تمّ بالعنف والإكراه كأن يبين له بعد القيام بالتحاليل اللازمة مثلاً، بأن قطرات الدم التي بقيت عالقة بملابس المجني عليها هي له، وهو ما يدل على مقاومتها له، مما يقوم دليلاً على توافر العنف باعتباره جوهر الجريمة . [20]

ويجب على الطبيب الفاحص ملاحظة أنه لإمكان حصول الواقعة يجب التغلب على قوة المرأة الجسمانية وإفائها على الأرض ومنعها من الاستغاثة وفي الوقت نفسه يقبض على يديها أو يوقف حركتهما مع مباحة الساقين عن بعضهما بعد التخلص من الملابس أضف إلى كل ذلك أنه يمكنها أن تلوي جسمها ويصير إيلاج القضيب عسيراً جداً في النساء اللاتي اعتدن الجماع وأعسر منه في البكاري التي لم تحدد فيهن فتحة المهبل . [21]

عملية فحص العذرية للمجني عليها:

إن عملية فحص العذرية عملية معقدة ودقيقة يجب أن تتم على يد مختص يعرف جيداً طرق الكشف ولملم بكل أنواع وأشكال غشاء البكارة، لأن الكشف الخاطئ قد يتسبب في مأساة عائلية في مجتمعنا، بحكم أن شهادة فض البكارة دليل إثبات قانوني في حالة تعرض المرأة للاغتصاب، على أن لغشاء البكارة عدة أنواع وهي على النحو التالي: [22]

أولاً : النوع الهلالي : وتوجد به فتحة واحدة هلالية الشكل، وبعد أول جماع يحدث التهتك .

ثانياً : النوع الحلقي : وهو نوع شائع وتوجد به فتحة واحدة مستديرة، وفي بعض الحالات لهذا النوع يكون الغشاء سميك، فلا يحدث تمزق له مع أول جماع.

ثالثاً : النوع المسنن أو المفضض : وتكون فيه فتحة واحدة مسننة، كما توجد أحياناً ثنيات، وأحياناً يكون هذا النوع مطاطي مما يسمح بحدوث أول جماع دون تمزق .

رابعاً : النوع ذو الأهداب : يوجد به فتحة واحدة يخرج منها أهداب، وهو يشبه إلى حد كبير النوع المسنن .

خامساً : النوع ذو الحاجز أو الجسري : ويوجد به فتحتان يفصل بينهما حاجز .

سادساً : النوع الغريالي : به مجموعة من الثقوب .

وإذا ما عثر على تمزيقات لاتزال حافاتها تدمى فبوسع الطبيب أن يبت في كون الإقتضاض حديثاً وقد يكون قد وقع خلال مدة تتراوح بين اليوم أو اليومين، وإذا كانت الحافات حمراء بدون إدماء ويختلف لونها بصراحة عن لون الأنسجة المجاورة أو كانت فيه بقايا لون تنديبي أبيض فإن من الممكن القول بأن بمدة لا تتجاوز الأسبوعين . [23]

قوة البقع المنوية كدليل في الإثبات :

إن وجود البقع المنوية على جسم المتهم أو على ملابسه لا يدل دلالة قاطعة على إدانته إذ يجوز في حالة وجود هذه البقع أن تكون قد نشأت عن أسباب أخرى كالاختلام أو استعمال العادة السرية أو مواءة لا صلة لها بالجريمة، كما يجوز في حالة عدم وجودها أن يكون الجاني قد غسلها بعد ارتكاب الجريمة. لذا فإن البقع المنوية تعد من القرائن الراجعة أي من الأدلة المادية وهي بحاجة إلى تعزيزها بأدلة وقرائن أخرى لاتخاذها دليل قاطع في الإدانة لتنسب فعل الجريمة إلى فاعلها . [24]

المبحث الثالث

الظروف المشددة والأعذار القانونية المخففة للعقوبة في جريمة الاغتصاب

تعرف الظروف المشددة بأنها « هي تلك الظروف المحددة قانوناً والمتصلة بالجريمة أو بالجاني والتي يترتب عليها تشديد العقوبة المقررة للجريمة إلى أكثر من حدّها الأعلى الذي قرره القانون» . [25]

وتقسم الظروف المشددة بحسب نطاق تطبيقها إلى ظروف مشددة عامة، وهي تلك الظروف التي ورد ذكرها في القسم العام من قانون العقوبات والتي تطبق على كل الجرائم أو أغلبها [26]، أما النوع الثاني فيتمثل بالظروف المشددة الخاصة، وهي تلك الظروف التي يأتي النص عليها في القسم الخاص من قانون العقوبات وتطبق على جريمة معينة بذاتها أو على مجموعة معينة من الجرائم.

أما قانون العقوبات المصري فإنه لم يتضمن ظروفًا مشددة عامة سوى ظرف العود الذي يعد ظرفًا في الجنايات والجرح،

كما هو عليه الحال في معظم التشريعات ومنها قانون العقوبات الفرنسي الذي يعدّ حالة العود ظرفًا مشددًا. [27]

. ومن خلال استقراء معظم الظروف المشددة العامة يتضح أنها تتعلق بالجرائم العمدية، أما الجرائم غير العمدية فلا محل لها بالنسبة لتلك الظروف سوى البعض القليل منها وعلى سبيل المثال الفقرة (3) من المادة (61) من قانون العقوبات الإيطالي التي تنص على اعتبار توقع الفاعل للنتيجة غير العمدية ظرفًا مشددًا للجريمة غير العمدية.

وحيث إن موضوع بحثنا جريمة الاغتصاب لذا يقتضي ذكر النص القانوني الذي تطرق إليه المشرع العراقي التي تضمن الظروف المشددة لهذه الجريمة. [5] فقد نصت الفقرة (2) من المادة (393) على ما يأتي: « يعتبر ظرفًا مشددًا إذا وقع الفعل في إحدى الحالات التالية:

- أ- إذا كان من وقعت عليه الجريمة لم يبلغ من العمر ثماني عشرة سنة كاملة.
 - ب- إذا كان الجاني من أقارب المجني عليه إلى الدرجة الثالثة، أو كان من المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن له سلطة عليه أو كان خادما عنده أو عند أحد ممن تقدم ذكرهم .
 - ج - إذا كان الفاعل من الموظفين أو المكلفين بخدمة عامة أو من رجال الدين أو الأطباء وأستغل مركزه أو مهنته أو الثقة به .
 - د- إذا ساهم في ارتكاب الفعل شخصان فأكثر تعاونوا في التغلب على مقاومة المجني عليه أو تعاقبوا إلى ارتكاب الفعل .
 - هـ - إذا أصيب المجني عليه بمرض تناسلي نتيجة ارتكاب الفعل».
- ومن تحليل النصوص القانونية المارة تبين لنا أن الظروف المشددة الخاصة بجريمة الاغتصاب قد ترجع إلى ثلاثة أنواع وكما يأتي :-

1-الظروف المشددة الخاصة المتعلقة بشخص المجني عليه:

أولا : صغر سن المجني عليه : يعتبر ظرفاً مشدداً إذا كان من وقعت عليه الجريمة لم يتم الثامنة عشرة من عمره، وعلّة التشديد على صغر السن له أوجه عديدة منها عدم اكتمال مدارك المجني عليه ما يكون بسببه غير قادر على مقاومة الجاني لضعفه، أو لسهولة خدعه ما يسهل للفاعل ارتكاب الجريمة.

ثانياً : صلة الفاعل بالمجني عليه : ويدخل في النص الأب والجد لأب والجد لأم، والابن وابن الابن، وعلة التشديد على مرتكب الجريمة إذا كان من أقارب المجني عليه إلى الدرجة الثالثة أن الفعل انتهك لصلة القربى، كما أن هذه الصلة تيسر له ارتكاب الفعل بعيداً عن أنظار الآخرين من ذوي قربي المجني عليه أو ممن يستطيع من الأغيار التصدي للجاني لمنعه من الاعتداء عليه.

2-الظروف المشددة الخاصة المتعلقة بصفة الجاني :

أولاً : ارتكاب جريمة الاغتصاب من قبل موظف أو مكلف بخدمة عامة، كأن يكون الجاني طبيباً ويجري فحصاً للمجني عليه ويباغته بالفعل الجرمي، أو رجل شرطة يقوم بتفتيش دار شخص فيستغل ذلك بالاعتداء عليه، أو رجل دين وهو موضع ثقة الناس به فيستغل هذه الثقة ويرتكب الجريمة.

ثانياً : ارتكاب جريمة الاغتصاب من قبل شخص مسؤول عن رعاية المجني عليه أو صيانة مصالحه، ويدخل في نطاق هذا النص أخ المجني عليها وعمها والوصي المعين عليها أو عليه وزوج أمه أو أمها وخالها وخاله وزوج أختها وأخته والقيم عليهما والأب بالتبني والمدرس بالنسبة للطلاب والطالبات اللاتي يتلقين العلم على يديه.

ثالثاً : ارتكاب جريمة الاغتصاب من قبل جناة متعددين .

3-الظروف المشددة التي ترجع إلى جسامة النتيجة الإجرامية:

أولاً : إصابة المجني عليها بمرض تناسلي، كمرض السيلان، أو مرض الزهري، أو مرض الأيدز.

ثانياً : إزالة بكاره المجني عليها، والعلة في التشديد في هذه الحالة ما يترتب على فعل الاغتصاب من آثار أخرى خطيرة وسينة وهي حالة حمل المجني عليها أو إذا كانت باكراً أو زالت بكارتها نتيجة الفعل، أي أن المشرع شدد العقوبة لجسامة النتائج التي تترتب على الاغتصاب إضافة إلى النتيجة المباشرة وهي عملية الوقاع .

ثالثاً : موت المجني عليها .

الأعذار القانونية المخففة :

تعرف الأعذار القانونية المخففة بأنها هي حالات نص عليها القانون توجب تخفيف العقوبة المقررة للجريمة قانوناً، إما أن تكون أَعذاراً عامة وهي الأعذار التي لها صفة الشمول بمعنى أنها تشتمل على الجرائم كافة، وإما أن تكون أَعذاراً خاصة، ورد النص عليها في بعض الجرائم التي أوضحها المشرع في القسم الخاص من القانون. [28]

ومن الأعذار القانونية المخففة العامة هو عذر الصغر، ويحظى سن الجاني بقسط كبير من عناية المشرع الجزائي الحديث وقد جاء بأحكام خاصة توجب أخذه بنظر الاعتبار عند تقدير العقاب. [29] وصغر السن يقضي معاملة خاصة، يكون الهدف منها إصلاح وتقويم الحدث وأن تنطوي هذه المعاملة على قدر من الإيلاء يتناسب ودرجة خطأ الجاني، وإعطاء الرجحان لتدبير التهذيب الذي هو في حقيقته تدبير تربوي.

ومن التدابير التي يحكم بها الصبي بدلاً من العقوبة المقررة لها قانوناً في حالة ارتكابه جناية معاقبا عليها بالسجن المؤقت هي وضعه تحت مراقبة السلوك على وفق أحكام القانون وإيداعه في مدرسة تأهيل الصبيان.

ومن التطبيقات القضائية بهذا الشأن ما قرره محكمة أحداث نينوى من الحكم على الحدث الجانح (ح.ع.ج) بإيداعه في مدرسة تأهيل الصبيان لمدة ثلاث سنوات استناداً لأحكام المادة (393) من قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969 وبديالة أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (31) لسنة 2003 وبديالة المادة (76/ثانياً) من قانون رعاية الأحداث رقم (76) لسنة 1983 مع احتساب موقوفته للفترة من 2010/5/4 ولغاية 2010/10/24.

إيقاف تحريك الدعوى الجنائية

علق المشرع وقف تحريك الدعوى الجنائية الخاصة بجرائم الاغتصاب واللواط وهتك العرض والتحقيق فيها والإجراءات المتخذة بخصوصها إقدام الجاني على الزواج من المجني عليها مراعيّاً بذلك اعتبارات اجتماعية وأخلاقية ففسح المجال أمام الجاني لإصلاح خطئه بأن يتزوج بالفتاة حفظاً لسمعتها والتستر عليها وليدراً العقاب عنه ولتحقيق المصلحة العامة وتلافي العداء الذي سينشب بين عائلتين قد يصل إلى إراقة الدماء. [3]

الخاتمة

بعد انتهائنا من البحث بعون الله سبحانه وتعالى توصلنا إلى جملة من النتائج فضلاً عن إعطاء توصيات حتى تكون ثمرة الجهد كاملة وكانت النتائج على النحو الآتي :

1- جريمة الاغتصاب لا تتم إلا بالاتصال الجنسي الطبيعي التام بين رجل ذكر أو خنثى خالي من الامراض العضوية والجنسية قادر على ايلاج قضيه كله أو قسم منه داخل مهبل امرأة صالحة للإيلاج حية بكرأ أم ثيبأ ويستوي أيضاً أن تكون عاهرة أم شريفة بدون رضاها ولا يشترط الإنزال أو تمزيق غشاء البكارة، أو بإدخال القضيب في دبر الملوط به كلاً أو جزءاً ويكفي لتمامه غياب الحشفة أو مثلها على أقل تقدير بدون رضاها، ولا تقوم هذه الجريمة إذا كان ما حصل هو دون الإيلاج من أفعال مهما كانت طبيعتها، حتى ولو كانت هذه الأفعال قد بلغت درجة خطيرة من الفحش والاعتداء على العرض .

2- أفعال العنف يجب أن تقع على شخص المجني عليها (جسدها) ويجب أن تكون على درجة من الجسامة بقصد تعطيل قوة المقاومة أو إعدامها كلية عنده تسهياً لارتكاب الجريمة فقد تتمثل في الضرب أو الجرح أو وضع اليد على الفم أو إمساك الأيدي أو الأرجل أو التقييد بالسلاسل أو الحبال العنف، أو بصورة تهديد الجاني للمجني عليه وزرع الخوف الشديد في نفسه بشر حال وجسيم يصيبه في نفسه أو ماله أو في شخص عزيز عليه، وقد يستغل الجاني لظروف قائمة على نحو يتيح له مواجهة أنثى دون رضاها كحالة نوم غير طبيعي يمكن أن يقع على الشخص تحت سيطرتها بواسطة طرق مختلفة أو أن تكون في حالة سكر أو تخدير أو مرض ألم بها لأن كل هذه الأحوال تفقد المرأة القدرة على التعبير عن إرادتها تعبيراً صحيحاً كما أنه يسلب المجني عليها قدرتها على المقاومة المادية.

3- شدد المشرع العراقي عقوبة مرتكب جريمة الاغتصاب إذا أرتكبت من قبل موظف أو مكلف بخدمة عامة أو أرتكبت من قبل شخص مسؤول عن رعاية المجني عليه أو صيانة مصالحه، أو أرتكبت من قبل جناة متعددين أو كان المجني عليه صغير السن أو ترتبت على نتيجة هذه الجريمة إصابة المجني عليها بمرض تناسلي أو أزيلت بكارتها أو أفضى إلى موتها .

4- يوقف تحريك الدعوى الجنائية الخاصة بجرائم الاغتصاب واللواط وهتك العرض والتحقيق فيها والإجراءات المتخذة بخصوصها إذا ما إقدم الجاني على الزواج من المجني عليها لإصلاح خطئه وحفظاً لسمعتها والتستر عليها وليدرأ العقاب عنه ولتحقيق المصلحة العامة وتلافي العداء الذي سينشأ بين عائلتين قد يصل إلى إراقة الدماء مراعيأ بذلك اعتبارات اجتماعية وأخلاقية .

- 5- يبرز دور الخبير الطبيب في جرائم الاغتصاب في تحديد وجود فعل الواقعة أو اللواط أو هتك العرض من عدمه والذي يترتب عليه التكيف القانوني للجريمة، كذلك يستطيع الطبيب الخبير معرفة فيما إذا كانت المجني عليها مزاله البكارة من عدمه وما هي الآثار التي ترتبت عن هذه الجريمة من وجود الحمل أو موت المجني عليه أو تسببه في مرض من الأمراض المعدية كالزهري والسلان.
- 6- تستطيع المحكمة أن تعتمد على تقرير الخبير في الإثبات الجزائي ولو كان مستقلاً عن الأدلة الأخرى متى ما أطمأنت إليه وللمحكمة أن تتخذ من تقرير الخبير سبباً لحكمها من حيث إدانة المتهم أو تبرئته .

التوصيات :

- 1- نقترح أن يتضمن قانون الطب العدلي نصاً يجيز به للقاضي الاستعانة بمعطيات التطور العلمي في مجال كشف جريمة الاغتصاب على أن يراعى في ذلك حفظ الكرامة الإنسانية وقواعد الشريعة الإجرائية.
- 2- ندعو المشرع العراقي إلى إيجاد نص يتضمن إعطاء تقرير الطبيب العدلي حجية أكبر مما هي عليه، وتخويل المحكمة سلطة اعتماد تقرير الطبيب العدلي سبباً لحكمها ولو كان منفرداً بدون أدلة أخرى.
- 3- نقترح أن يكون التحقيق في جرائم الاغتصاب في مكاتب التحقيق القضائي حصراً، ونقترح إنشاء مكتب للخبرة في هذه المكاتب، ويتألف هذا المكتب من عدد من الخبراء كخبير في الطب العدلي، وخبير في الأسلحة وخبير في تحقيق الشخصية وخبير مصور وخبير لرفع البصمات وآثار الأقدام وغيرهم.
- 4- حبذا لو تم منح قدر معين من الرقابة والإشراف والعناية الطبية عند إجراء عملية الإجهاض على المرأة المغتصبة الحامل بضرورة إجرائها في إحدى المستشفيات أو المراكز الصحية لكي تكون تحت أعين ونظر الأطباء والمرضات وغيرهم من ذوي المهن الصحية، بدلاً من إجرائها في الخفاء وما ينتج عن مشاكل صحية قد تؤدي إلى الإضرار أو الوفاة بالمرأة المغتصبة.
- 5- نرنتي على محكمة الموضوع جعل وقائع جلسات الاغتصاب والإجهاض كالتأثير السري لغرض عدم التشهير بالمجني عليها وهي المرأة المغتصبة، كما إن سرية هكذا نوع من جلسات المحاكم يؤكد ويقرر حكمة القانون عندما جعل إجهاض المرأة المغتصبة لجنينها عنراً قانونياً معفياً أو مخففاً مراعاة لاعتبارات اجتماعية وأدبية وأخلاقية.
- 6- نقترح تعديل لنص المادة (393) من قانون العقوبات العراقي وعلى النحو الآتي :

- 1- يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت كل من واقع أنثى (غير زوجه) بغير رضاها.
- 2- يعتبر ظرفاً مشدداً ويعاقب بالإعدام إذا وقع الفعل في إحدى الحالات التالية :

- أ- إذا كان من وقعت عليها الجريمة لم تبلغ من العمر ثماني عشرة سنة كاملة
- ب- إذا كان الجاني من أقارب المجني عليها إلى الدرجة الثالثة، أو كان من المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن له سلطة عليها أو كان مخدوما عندها أو عند أحد ممن تقدم ذكرهم .
- ج - إذا كان الفاعل من الموظفين أو المكلفين بخدمة عامة أو من رجال الدين أو الأطباء وأستغل مركز أو مهنته أو الثقة به .
- د_ إذا تعدد الفاعلين على ارتكاب الفعل .
- هـ إذا أصيبت المجني عليها بمرض انتقالي نتيجة ارتكاب الفعل.
- و_ إذا حملت المجني عليها أو زالت بكارتها نتيجة الفعل .
- ز- إذا أفضى الفعل إلى موت المجني عليها.
- 3- وإذا كانت المجني عليها بكرا فعلى المحكمة أن تحكم لها بتعويض مناسب».

قائمة الفهارس والمراجع

- [1] مصطفى، محمود محمود . شرح قانون العقوبات (القسم الخاص) . القاهرة : مطبعة جامعة القاهرة، 1984م.
- [2] منصور، حسن حسن. جرائم الاعتداء على الاخلاق . الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية ، 1985م .
- [3] السعدي ، واثبة. قانون العقوبات (القسم الخاص) . بغداد : دار الكتب ، 1989 م .
- [4] شويش ، ماهر عبد. شرح قانون العقوبات (القسم الخاص) . القاهرة : شركة العاتك لصناعة الكتاب ، 2009م.
- [5] الفهوجي ، علي عبد القادر. قانون العقوبات (القسم الخاص) . بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية ، 2002 م .
- [6] سنان ، عبد الناصر. جرائم الاغتصاب . دمشق: دار الرضوان ، 1998م.
- [7] المرصفاوي ، حسن. قانون العقوبات الخاص . الاسكندرية: منشأة المعارف ، 1991 م .
- [8] طنطاوي، ابراهيم حامد . جرائم العرض والحياء العام . القاهرة : دار النهضة العربية، 2004م.
- [9] سرور ، أحمد فتحي. شرح قانون العقوبات (القسم الخاص) . القاهرة : دار النهضة العربية ، 1996م.
- [10] أبو عامر ،محمد زكي. الحماية الجنائية للعرض في التشريع المصري . الفنية للطباعة والنشر، 1985م.
- [11] حسني ،محمود نجيب . شرح قانون العقوبات القسم الخاص ، جرائم الاعتداء على الأشخاص . القاهرة : دار النهضة العربية ، 1978 م .
- [12] العكلي ،عبد الأمير . أصول المحاكمات الجزائية . بغداد : شركة أباد للطباعة الفنية ، 1987م.
- [13] أبو عامر ،محمد زكي . الإجراءات الجنائية . الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية ، الفنية للطباعة والنشر ، 1984م.
- [14] خصباك ،كريم خميس . الخبرة في الإثبات الجنائي . أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة بغداد ، 2007م .
- [15] السماك ، علي. الموسوعة القضائية في التحقيق الجنائي والمحاكمة (القسم الخاص) . ج2، بغداد: مطبعة الرشاد ، 1964م.
- [16] علي ، وصفي محمد . الوجيز في الطب العدلي . بغداد: مطبعة المعارف ، 1976م.
- [17] حسين ، ضياء نوري. الطب القضائي وآداب المهنة الطبية . الموصل : مديرية دار الكتب للطباعة والنشر في جامعة الموصل، 1980م.
- [18] الصائغ ، الياس . الطب الشرعي العملي ، مصر: منشأة المعارف ، 1997م.
- [19] المنشاوي ، عبد الحميد. الطبيب الشرعي ودوره الفني في البحث عن الجريمة ، الإسكندرية : دار الفكر العربي ، 2005م.
- [20] فودة ، عبد الحكيم ؛ الدميري ، سالم حسين . الطب الشرعي وجرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال ، الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية ، 1996 م .
- [21] أبو الروس ، أحمد بسيوني. التحقيق الجنائي والتصرف فيه والأدلة الجنائية . الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2008م.
- [22] الغمري ، أسامة رمضان . الجرائم الجنسية والحمل والابهاض من الوجهة الطبية الشرعية ، القاهرة: دار الكتب القانونية ، 2005م .
- [23] القيسي ، أحمد عزت . البكارة ومشكلاتها . بغداد : العاتك لصناعة الكتاب ، المكتبة القانونية ، 2007م.
- [24] الجميلي ،عبد الستار . التحقيق الجنائي قانون وفن . بغداد : مطبعة دار السلام ، 1973م.
- [25] الخلف ،علي حسين . المبادئ العامة في قانون العقوبات . الكويت :مطابع الرسالة ، 1982م.
- [26] العجيلي ،خالص . الظروف المشددة للعقوبة . بغداد: المكتبة القانونية ، 2009م.
- [27] أبو الفتوح ،هشام . النظرية العامة للظروف المشددة . القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب ، 1982م، ص91.
- [28] الحسني ،عباس . شرح قانون العقوبات العراقي وتعديلاته . بغداد : مطبعة العاني ، 1974م.
- [29] الحديثي، فخري. الأعدار القانونية المخففة للعقوبة. أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية القانون، جامعة بغداد، 1979م.